قف مذهب المبرد جواز دخول لا على المعرفة من غير تكرير

فلا نحسبي الى تخشع بعدكم لشيء ولا ابكي من الموت فرق لان قوله ولا انني بالمية
في العيد احرف عطف على اني تخشع فلو جعلنا ولا انا ممن يزدهيه وعيدكم اعتراضيه
لكان لا داخله على معرفه بلا تكرير ولا يجوز ذلك الا عند المبرد ولو روي ولا انني بالمثنى
في العيد بالكسر لارتفع الاشكال وكان قوله ولا انا ممن يزدهيه مستانفا ولا تكرير
وحكم لكن في جواز العطف على محل اسمها حكم ان المكسورة خلافا لبعضهم قال ابن
بعد ذكر جواز العطف على محل اسم ان لكن المخففة في جواز الكلام تعني في جواز
العطف المذكور ونقل في ان اللام لا تدخل الا على ما في خبرها دون ان كما
يجي وانما كان لكن مثل ان لان معنى الابتداء بعده لم يزل لان الاستدراك في الحقيقة
معنى راجع الى ما قبلها لا الى ما بعده اذ هو حفظ الحكم السابق نفيا كان او اثباتا
عن ان يدخل فيه الاسم المنتصب بلكن فقولك ما قام زيد لكن عمرا قام حفظ فيه
عدم القيام عما توهم من دخول عمرو فيه وكذا في قام زيد لكن عمرا لم يقم واجاز
الفراء رفع المعطوف على اسم كان وليت ولعل ايضا الكونها في الاصل مبتدا ومعنى غيره
لخروجه عن معنى الابتدا بما اورثت فيه الحروف من المعاني وهو التمني والوصف وعطف
البيان والتوكيد كالمنسوق في جواز الحمل على المحل عند الجرمي والزجاج والفراء ولم يذكر
غيرهم في ذلك لا منعا ولا اجازة والاصل الجواز اذ لا فارق قال الزجاج قوله علام
الغيوب في قوله قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب صفة لربي ويحتمل رفعه
وجوها اخر ولم يذكر البدل والقياس ان يكون مثل سائر التوابع في جواز رفعه
كما تقول لا غلام رجل في الدار الا زيد فتقول ان الزيدين اعجباني شمائلهما ولا يحمل
على المحل عند البصريين الا بعد مضي الخبر فلا يجوز عندهم ان زيدا وعمرو قائمان واجازه
الكسائي وانما منعوا من ذلك لان العامل في خبر المبتدا عند جمهورهم الابتدا والعامل في
خبر ان ان فيكون قائمان خبرا عن زيد وعمرو معا فيعمل عاملان مختلفان مستقلان
في العمل رفعا واحدا فيه وذلك لا يجوز لان عوامل النحو عندهم كالموثر الحقيقي
كما ذكرنا في صدر الكتاب والاثر الواحد الذي لا يتجزا لا يصدر عن موثرين
مستقلين في التاثير كما ذكر في علم الاصول لانه يستغني بكل واحد من الموثرين عن
الاخر فيلزم من احتياجه اليهما معا استغناوه عنهما معا ولا يقال فعل الحرف
حتى يتم الكلام من الفساد كما تقول ان زيدا وهند قايم وخارجه لان المعطوف حكم
المعطوف عليه فيجب ان يكون خارجه خبرا عن زيد كقايم ولا يجوز التفريق بلا عطف
ايضا كان تقول ان زيدا وهند قاعد خارجه لانك تفصل بقولك وهند بين اسم
ان وخبرها وهو اجنبي منهما وبقولك قاعد وهو اجنبي بين المبتداء وخبره فلم
يبق اذن الا تقديم الخبر على ما ذكره البصريون نحو ان زيدا قايم وهند خارجه او ان
زيدا قايم وهند وخبر هند في الثاني محذوف استغناء عنه بخبر زيد اي هند قايمة
فيكون الواو في الثاني ايضا عاطفة جملة على جملة فاذا ثبت ذلك قلنا ان الرفع الذي
هو الخبر في ان زيدا وعمرو قايمان اثر واحد غير متجزي فلا تصدر عن موثرين

[margin, written obliquely:] صح
ولو روي الخبر بالعطف نحو ان زيدا وهند
قايم وخارجه لم يلزم الفساد الذي
ذكر ولا يصح جوازه ويكون الكلام من
باب اللف ... ...
... ...
الجر على العطف واما ان ... ... المعطوف
بالخبر ... ... ان زيدا قايم ... ...
وعمرو ولا يجوز ان يكون ... ... ان زيدا قايم
لان قايم لا يكون خبرا على الاسمين ...
... احاز الكسائي

مستقلين الى وانما اجاز الكسائي ذلك لان العامل عنده في خبر ان ما كان عاملا في خبر
المبتدا الا ان ان واخواتها لا تعمل عند الكوفيين الا في المبتدا دون الخبر فالعامل في خبرين
اذا اسمها لان المبتدا والخبر يترافعان عنده ولا يلزم عنده صدور اثر عن موثرين والفرا
توسط مذهبي ... والكسائي فلم يمنع رفع المعطوف مطلقا ولم يجوزه مطلقا بل فصل
وقال ان خفي اعراب الاسم بكونه مبنيا او معتلا او مقدر الاعراب جاز الحمل
على المحل قبل مضي الخبر نحو انك وزيد ذاهبان وان الفتى وعمرو قاعدان والا فلا
لانه لا يستكره الظاهر كما استكره مع ظهور الاعراب في المعطوف وذلك لان خبرا واحدا عن
مختلفين ظاهرين في الاعراب مستبدع ولا كذلك اذا خفي اعراب المتبوع والتابع منه
ايضا لا يرد المستقلين على اثر واحد لان مذهبه في ارتفاع خبر ان مذهب الكسائي
واما قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والنصارى والصابئون من امن
فعلى ان الواو في والصابئون اعتراضية لا للعطف وهو مبتداء محذوف الخبر اي
والصابئون كذلك لست خبر ان مسده ودلالته عليه كما في قوله يا تيم عدي على
مذهب المبرد ومنه قوله فمن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب
اي فاني وقيار كذلك بها لغريب **وسمع** سيبويه قبل الخبر رفع توكيد اسم ان المسمى
وكذلك المعطوف غير منوي الخبر نحو انهم اجمعون ذاهبون وانك وزيد ذاهبان
وذاهبان خبر عنهما بلا خلاف ومثل ذلك نادر وجوزه بعض النحويين تبا الاسم
واجاز الكسائي رفع المعطوف على اول مفعولي ظن واخواتها ان خفي اعراب
الثاني نحو ظننت علامك زايدي وعمرو ولم يبق لان ظن في معنى الابتداء وفي
مضمون الجملة مفعول به واذا امتنعوا ذلك في ليت ولعل لما فيهما من معنى الفعل فكيف يجوز
ذلك في الفعل الصريح وانما اشترط خفا اعراب الثاني ليكون المفعولان في الظاهر
كاسم ان وخبرها فعل الشاعر قوله خلافا للمبرد والكسائي الظاهر ان
هذا مذهب الفرا والاطلاق مذهب الكسائي كما هو مذكور في كتب النحو قوله
ولكن كذلك اي في احكام الحمل على المحل قوله ولذلك دخلت اللام اي لاجل كون
المكسورة مع جزئيها في تقدير الجملة قوله دون اخواتها المفتوحة **اعلم**
ان هذه اللام لام الابتداء المذكورة في جواب القسم وكان حقها ان يدخل في اول الكلام
ولكن لما كان معناها هو معنى ان سواء اعني التاكيد والتحقيق وكلاهما حرف
ابتداء كرهوا اجتماعهما فاخروا اللام وصدروا ان لكونها عاملة والعامل حري بالتقدم
على معموله وخاصة اذا كان حرفا اذ هو ضعيف العمل وراعوا في تاخير اللام
شيئين احدهما ان يقع بينهما فصل لان المكروه هو الاجتماع والاخر انها لما سقطت
عن مرتبتها وهو صدر الكلام اعني المبتدا او الخبر المقدم او معمول الخبر المقدم
نحو ان لقايم زيد ولطعامك زيد اكل لا يدخل مع التاخر الا على الخبر لشبهه
بحران من الشعر لحكما وان زيدا لقايم وان زيدا لفي الدار قايم ولا تدخل على معلق
الخبر اذا تاخر عنه فلا يقال ان زيدا قايم لفي الدار لئلا يبعد حقها كل البعد تاخير

Copyright © King Saud University